

وزارة الكهرباء والمياه

قرار وزاري

رقم ٨٦/٧

**بإصدار لائحة توزيع وتعريفة
الكهرباء والمياه الصالحة للشرب**

وزير الكهرباء والمياه

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٢٦/٧٥ بإصدار قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة وتعديلاته .

وعلی المرسوم السلطاني رقم ١١/٨٢ باعتماد اختصاص وزارة الكهرباء والمياه .
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

قرار

مادة (١) : يعمل بأحكام اللائحة المرفقة في توزيع وتعريفة الكهرباء والمياه الصالحة للشرب .

مادة (٢) : تلغى كافة اللوائح والتعليمات التي تخالف أحكام هذه اللائحة .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول نوفمبر ١٩٨٦ م .

**خلفان بن ناصر الوهيبي
وزير الكهرباء والمياه**

صدر في : ١٠/١/١٩٨٦ م

**نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٣٤٥)
الصادرة في ١٥/١٠/١٩٨٦ م**

لائحة توزيع وتعريفة الكهرباء والمياه

الفصل الأول

تفسيرات

**مادة ١ : فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذه اللائحة يكون للكلمات والاصطلاحات التالية المعنى
الموضح أمام كل منها مالم يقتضي سياق النص معنى آخر .
الوزارة : وزارة الكهرباء والمياه .**

الوزير : وزير الكهرباء والمياه أو من ينوب عنه .

المديرية العامة

**المختصة : المديرية العامة للكهرباء في الشؤون المتعلقة بالكهرباء
والمديرية العامة للمياه في الشؤون المتعلقة بالمياه .**

**المدير العام المختص : المدير العام للمديرية العامة المختصة (كهرباء
أو مياه) أو من ينوب عنه**

**المشتّرك : مالك العقار سواء كان من الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين
الذي يتعاقد مع المديرية العامة المختصة لامداده بالتيار
الكهربائي أو بالمياه .**

الشبكات العامة : شبكات نقل وتوزيع الكهرباء أو المياه وتشمل :

(أ) خطوط كهرباء الجهد العالي والمنخفض ومحطات التوزيع

الرئيسية والفرعية والمحولات واجهزه الوقاية والتحكم

(ب) خطوط أنابيب المياه ومحطات تقوية الضغط والتوزيع

والخزانات والمحابس .

الشبكات الداخلية : مجموعة الخطوط والأنابيب ووصلاتها داخل حدود مبني المشترك .

المصادر : مصادر انتاج الكهرباء أو المياه وتشمل المولدات الغازية والبخارية ومولدات дизيل ووحدات التحلية وأبار المياه الحلوة والمالحة .

التصويبات : كل تصويبات الكهرباء بين الشبكات العامة وحدود مبني المشترك وتشمل الكوابيل والأسلاك والأنابيب ووصلاتها والمحولات واجهزه القياس وغير ذلك من الاجهزه والمعدات .

التمديدات : كل تمديدات المياه بين الشبكات العامة وحدود مبني المشترك وتشمل الأنابيب ووصلاتها والمحابس واجهزه القياس وغير ذلك من الاجهزه والمعدات .

اجهزه القياس : كل الاجهزه المستعملة لغرض محساسبة المشترك أو لأي أغراض أخرى تحددها الوزارة .

الفصل الثاني **أحكام عامة**

مادة ٢ : وزارة الكهرباء والمياه هي الجهة الوحيدة التي تضع المواصفات الفنية لمصادر الكهرباء والمياه والشبكات العامة والداخلية والتصويبات والتمديدات الخاصة بهما ، مع مراعاة المواصفات القياسية العالمية في هذا الشأن .

مادة ٣ : للوزارة الحق في أن تجري ما تراه من تعديلات واضافات على جميع التصويبات والتمديدات - حتى تلك التي أنشأها المشترك - لتحقيق أفضل خدمة ممكنة .

مادة ٤ : للوزارة الحق في رفض طلب توصيل الكهرباء والمياه إلى أي عقار إذا رأت أن الشبكات الداخلية تخالف المواصفات الفنية ، كما أن لها الحق في قطع التيار الكهربائي أو المياه عن أي عقار إذا رأت أن الشبكات الداخلية التي أقيمت عند توصيل الكهرباء أو المياه إليه قد وصلت إلى درجة من القدم أو سوء الاستعمال بحيث أصبحت غير صالحة أو تشكل خطراً على السلامة العامة .

الفصل الثالث **المحافظة على سلامة خطوط الكهرباء والمياه** **والسلامة العامة**

مادة ٥ : كل من يرغب في نقل جزء من الشبكة العامة ، وكان ذلك الجزء في مسار معتمد من سلطات التخطيط ولا يؤثر على استخدامات الأرض المملوكة له كما حدتها تلك السلطات

ولا يسبب اضراراً أو مخاطر للسكان أو العاملين بها ، عليه ان يقدم بطلب الى المديرية العامة المختصة وتأدية تكالفة النقل اليها ، وذلك بعد حصوله على موافقة مسبقة من سلطات التخطيط على النقل الى مسار جديد لذلك الجزء من الشبكة .

مسادة ٦ : لا يجوز لغير الوزاره القيام بالاعمال التالية دون الحصول على ترخيص كتابي مسبق من المديرية العامة المختصة :

- (١) اعمال حفر الارض او قطعها او ردمها في المناطق التي بها شبكات الكهرباء والمياه والتوصيلات والتمديدات .
- (ب) اعمال الربط بالشبكات أو الفصل عنها .

مسادة ٧ : على المرخص لهم بالقيام بالاعمال المشار اليها في المادة (٦) اتباع التعليمات التي تحددها لهم المديرية العامة المختصة في ذلك الشأن .

مسادة ٨ : تعتبر الارض التي يمر بها خط أو خطوط كهربائية هوائية أو أرضية أو خط أو خطوط مياه حرماً في الحدود التالية :

- (١) بالنسبة للكهرباء :
بطول مسار الخط وبعرض :

١ - متراً واحداً من كل جانب للكابلات .

٢ - ثلاثة امتار من الطرف الخارجي لاسلاك الجهد المنخفض وخطوط ١١ و ٢٣ كيلو فولت .

٣ - خمسة امتار من الطرف الخارجي لاسلاك خطوط ٦٦ و ١٣٣ كيلو فولت .

- (ب) بالنسبة للمياه :

بطول مسافة الخط وبعرض :

١ - ثلاثة امتار من كل جانب للانابيب التي قطرها حتى ٦٠٠ ملليمتر .

٢ - خمسة امتار من كل جانب للانابيب التي يزيد قطرها على ٦٠٠ ملليمتر .

مسادة ٩ : لا يجوز اقامة آية منشآت دائمة أو مؤقتة أو القيام بأية حفريات أو ردم أو غير ذلك من الاعمال داخل تلك الاحرام قبل الحصول على اذن كتابي مسبق من المديرية العامة المختصة .

مسادة ١٠ : تعتبر مصادر الكهرباء والمياه والشبكات العامة والتوصيلات واحرامها من المنافع العامة التي لا يجوز الاضرار بها أو المساس بسلامتها .

الفصل الرابع اجراءات التوصيل والامداد

مسادة ١١ : تقدم دللبات توصيل الكهرباء وامداد المياه باسم مدير عام المديرية العامة المختصة ولا يجوز التعاقد على التوصيل أو الامداد الا مع مالك العقار أو من ينوب عنه .

مسادة ١٢ : لا يجوز للمديرية العامة المختصة تأجيل اي طلب توصيل أو امداد الا اذا لم تتوافر لديها امكانيات تنفيذه .

مسادة ١٣ : للمديرية العامة المختصة الحق في رفض اي طلب اذا رأت عدم سلامه الشبكة الداخلية للعقار او عدم مطابقة المواد المستخدمة فيها للمواصفات المعتمدة

مادة ١٤ : لا يجوز البدء في التوصيل أو التمديد إلا بعد سداد الرسوم المحددة بالملحقين رقمي (١) و (٢).

الفصل الخامس الالتزامات المشتركة

مادة ١٥ : المشترك مسؤول عن جميع اجهزة القياس الموجودة في حدود العقار الذي يملكه.

مادة ١٦ : لا يجوز للمشترك اى تعديل في الشبكة الداخلية قبل الحصول على موافقة كتابية مسبقة من المديرية العامة المختصة.

مادة ١٧ : لا يجوز للمشترك ربط مولد كهربائي احتياطي خاص قبل الحصول على ترخيص كتابي من المديرية العامة المختصة وسداد الرسوم المحددة بالملحق رقم (١). وعليه تنفيذ جميع متطلبات السلامة التي تحددها له تلك المديرية، ويقطع عنه التيار الكهربائي عند المخالفة وحتى ازالت اسبابها.

مادة ١٨ : لا يجوز للمشترك توصيل الكهرباء أو المياه إلى عقار آخر.

مادة ١٩ : على المشترك السماح لموظفي المديرية العامة المختصة بفحص الشبكة الداخلية وقراءة اجهزة القياس وصيانتها في جميع الاوقات المعقولة، وله ان يطلب من الموظف ابراز بطاقة اثبات شخصيته.

مادة ٢٠ : على المشترك سداد تكاليف استبدال اجهزة القياس التي تقع داخل عقاره أو اصلاح التلف الذي يصيبها عن عمد أو نتيجة الاموال، وعليه ابلاغ المديرية العامة المختصة عن كل خلل أو تلف يلحظه في تلك الاجهزة.

مادة ٢١ : في حالة شكوى المشترك من عدم دقة تسجيل اجهزة القياس عليه ان يؤدي الرسم المحدد بالملحق رقم (١). ولا يرد هذا الرسم اذا ثبت لدى المديرية العامة المختصة دقة قراءة الجهاز موضوع الشكوى.

مادة ٢٢ : على المشترك سداد قيمة استهلاكه من الكهرباء والمياه حسب التعريفة المقررة خلال شهر من تاريخ قائمة حساب الاستهلاك. واذا تأخر في دفع القيمة المطلوبة يوجه اليه انذار كتابي للسداد ثم يقطع عنه الكهرباء أو المياه بعد عشرة ايام من تاريخ الانذار، ولا يعاد الا بعد سداد المتأخرات ورسوم قطع واعادة التوصيل المحددة بالملحقين رقمي (١) و (٢).

الفصل السادس العقوبات

مادة ٢٣ : مع عدم الاحلال باية عقوبة اشد يقضي بها قانون الجزاء العماني أو أي قانون آخر، يعاقب على مخالفته المادة السادسة من هذه اللائحة بالسجن مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر.

ويعاقب على مخالفه احكام اللائحة الاخرى بغرامة لا تتجاوز خمسين ريال. وفي جميع الاحوال يلزم الجاني بدفع تكلفة اصلاح الضرر الناجم عن المخالفة وقيمة ايراد الكهرباء أو المياه المفقودة نتيجة ذلك الضرر طبقا لما هو مبين بالملحقين رقمي (١) و (٢).

**ملحق رقم (١)
بالتكاليف والرسوم الخاصة بالكهرباء**

(ا) تكاليف توصيل الكهرباء :

- ١ - اذا كانت المنطقة المطلوب توصيل التيار الكهربائي اليها في برنامج عمل الوزارة السنوي او كانت بها شبكة ذات جهد منخفض (٤١٥ فولت) وفي حدود قدرة تلك الشبكة التي تحددها الوزارة يؤدي الطالب رسوم التوصيل المعتمدة المذكورة في الفقرة (ب) من هذا الجدول وتتحمل الوزارة التكاليف الاخرى بشرط ان تكون الطاقة الكهربائية متوفرة في تلك المنطقة .
- ٢ - اذا كانت المنطقة المطلوب توصيل التيار الكهربائي اليها خارج برنامج العمل السنوى للوزارة او خارج نطاق شبكة الجهد المنخفض وتبعد عن اقرب نقطة للجهد العالي (١١ كيلو فولت) مسافة لا تزيد على كيلومتر واحد يؤدي الطالب نسبة ٢٥٪ من جملة تكاليف التوصيل بالإضافة الى رسوم التوصيل وتتحمل الوزارة التكاليف الاخرى بشرط ان تكون الطاقة الكهربائية متوفرة في تلك المنطقة .
- ٣ - اذا كانت المنطقة المطلوب توصيل التيار الكهربائي اليها خارج برنامج العمل السنوى للوزارة او خارج نطاق شبكة الجهد المنخفض وتبعد عن اقرب نقطة للجهد العالي مسافة اقصاها كيلو مترين اثنين يؤدي الطالب نسبة ٥٠٪ من جملة تكاليف التوصيل بالإضافة الى رسوم التوصيل وتتحمل الوزارة التكاليف الاخرى بشرط ان تكون الطاقة الكهربائية متوفرة في تلك المنطقة .
- ٤ - اذا كانت المنطقة المطلوب توصيل التيار الكهربائي اليها خارج برنامج عمل الوزارة السنوى وتبعد عن اقرب نقطة للجهد العالي بمسافة تزيد على كيلو مترين اثنين ، او كان طلب التوصيل لمشروع استثماري يتطلب تغذيته من خط الجهد العالي مباشرة ، او كان المبنى المطلوب توصيل التيار الكهربائي اليه حكوميا يتطلب تغذيته من خط الجهد العالي مباشرة او كان المبنى من المباني التي اقامتها الحكومة يؤدي الطالب تكاليف التوصيل كاملة بالإضافة الى رسوم التوصيل بشرط ان تكون الطاقة الكهربائية متوفرة في تلك المنطقة .

(ب) رسوم توصيل الكهرباء :

- ١ - عداد وجسه واحد ١٠٠ ريال عماني
- ٢ - عداد ٢ أوجه (بدون محول تيار) ٢٠٠ ريال عماني
- ٣ - عداد ٣ أوجه (بمحول تيار) ٥٠٠ ريال عماني
- ٤ - الورش والمصانع والفنادق والمباني العامة الأخرى والمباني الحكومية التي يحسب استهلاك الطاقة فيها بواسطة عداد واحد
- ٥ - المباني المتعددة التي تقيمها الحكومة في موقع واحد والتي يحسب استهلاك الطاقة فيها باكثر من عداد ، الرسوم المذكورة في البنود (١ - ٢ - ٣) من هذه الفقرة حسب حجم العداد .

(ج) رسوم قطع او اعادة توصيل التيار الكهربائي :

- ١ - ١٠ ريالات للعداد ذو وجه واحد .
 ٢ - ٣٠ ريالاً للعداد ذو ثلاثة أوجه .
 (د) رسوم زيادة الطاقة الموصولة للعقار :

يدفع المشترك الذي يطلب زيادة الطاقة تكاليف التوصيل ورسوم التوصيل المذكورة في الفقرتين (١) و (ب) من هذا الجدول .
 (هـ) رسوم فحص العداد :

عشرة ريالات في كل مرة يطلب المشترك فيها فحص العداد طبقاً للمادة (٢١) من هذه اللائحة .
 (و) تكاليف نقل عداد الكهرباء :

يؤدي طالب نقل عداد الكهرباء من موقع إلى آخر في نفس العقار التكلفة الفعلية حسب تقدير المديرية العامة المختصة .

(ز) تعرفة استهلاك الكهرباء :

٢٠ بيسة عن كل كيلو واط ساعة .

(ح) الایسراد المفتوح :

- ١ - ٥٠ ريالاً عمانيّاً في الساعة ايراد خطوط الجهد المنخفض .
- ٢ - ١١٠ ريالات عمانيّة في الساعة ايراد خطوط جهد ١١ كيلوفولت .
- ٣ - ٢٠٠ ريال عماني في الساعة ايراد خطوط جهد ٣٣ كيلوفولت .
- ٤ - ٤٠٠ ريال عماني في الساعة ايراد خطوط جهد ٦٦ كيلوفولت .
- ٥ - ٨٠٠ ريال عماني في الساعة ايراد خطوط جهد ١٣٢ كيلوفولت .

(ط) رسوم ربط مولد كهربائي احتياطي :

يؤدي المشترك رسمياً سنويّاً قدره ٢٠ ريالاً عن كل مولد احتياطي .

ملحق رقم (٢)

بالتكاليف والرسوم الخاصة بالمياه

(ا) تكاليف تمديد أنابيب المياه :

- ١ - للأنابيب من قطر ١٥ ملم ($\frac{1}{3}$ بوصة) إلى قطر ٢٥ ملم (بوصة واحدة) وللمسافات التي لا تتجاوز ٢٠ متراً، ٧. ريالات عمانيّة عن كل متر طول وإذا زادت المسافة عن ٢٠ متراً تدفع التكلفة الفعلية عن تلك الزيادة حسب تقدير المديرية العامة المختصة .
- ٢ - للأنابيب التي يزيد قطرها عن ٢٥ ملم (بوصة واحدة) ولأى مسافة يدفع طالب التمديد التكلفة الفعلية حسب تقدير المديرية العامة المختصة .

(ب) رسوم توصيل المياه :

- | | |
|---|-----------------------|
| ١ - عداد قطر ١٥ ملم ($\frac{1}{3}$ بوصة) | ٤٠ ريالاً عمانيّاً . |
| ٢ - عداد قطر ٢٠ ملم ($\frac{2}{3}$ بوصة) | ٥٠ ريالاً عمانيّاً . |
| ٣ - عداد قطر ٢٥ ملم (بوصة واحدة) | ٦٥ ريالاً عمانيّاً . |
| ٤ - عداد قطر ٥٠ ملم (٢ بوصة) | ٣٠٠ ريال عماني . |
| ٥ - عداد قطر ٧٥ ملم (٣ بوصة) | ٤٥٠ ريالاً عمانيّاً . |
| ٦ - عداد قطر ١٠٠ ملم (٤ بوصة) | ٦٠٠ ريال عماني . |
| ٧ - عداد قطر ١٥٠ ملم (٦ بوصة) | ٧٥٠ ريالاً عمانيّاً . |

- | | | |
|------|--------------|---------------------------------|
| ٩٠٠ | ريال عماني . | ٨ - عداد قطر ٢٠٠ ملم (٨ بوصة) |
| ١٥٠٠ | ريال عماني . | ٩ - عداد قطر ٢٥٠ ملم (١٠ بوصة) |
| ١٨٠٠ | ريال عماني . | ١٠ - عداد قطر ٣٠٠ ملم (١٢ بوصة) |
| ٢١٠٠ | ريال عماني . | ١١ - عداد قطر ٣٥٠ ملم (١٤ بوصة) |

(ج) رسوم قطع أو إعادة توصيل المياه :

١ - العدادات من قطر ١٥ ملم (١.٣ بوصة) إلى ٢٥ ملم (بوصة واحدة) مبلغ قدره ٣٠ ريالاً عمانياً عن قطع أو إعادة توصيل المياه .

٢ - العدادات التي يزيد قطرها عن ٢٥ ملم (بوصة واحدة) التكلفة الفعلية حسب تقدير المديرية العامة المختصة .

(د) رسوم زيادة كمية المياه الممددة للعقارات :

يدفع المشترك الذي يطلب زيادة كمية المياه رسوم التمديد والتوصيل المشار إليها في الفقرتين (أ) و (ب) من هذا الجدول .

(ه) رسوم فحص العداد:

عشرة ريالات في كل مرة يطلب فيها المشترك فحص العداد من قطر ١٥ ملم (١.٣ بوصة) إلى ٢٥ ملم (بوصة واحدة) و ٣٠ ريالاً عمانياً للعداد الذي يزيد قطره عن بوصة واحدة طبقاً للمادة (٢١) من اللائحة .

(و) رسوم نقل عدادات المياه وإعادة تركيبها في مكان آخر من نفس العقار :

١ - العدادات من قطر ١٥ ملم (١.٣ بوصة) إلى ٢٥ ملم (بوصة واحدة) ٥٠ ريالاً عمانياً .
٢ - العدادات التي يزيد قطرها عن بوصة واحدة التكلفة الفعلية حسب تقدير المديرية العامة المختصة .

(ز) تعرفة استهلاك المياه :

١ - في التوصيلات ذات العداد:

٤٤ بيسة للمتر المكعب (٢ بيسات للجالون) لاستهلاك المنازل ودور الحكومة و ٦٦٠ بيسة للمتر المكعب (٣ بيسات للجالون) لاستهلاك الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية .
٢ - في نقاط تعبئة ناقلات المياه التابعة للوزارة :
٧٠٠ بيسة للمتر المكعب (بيسة واحدة للجالون) اذا كانت سعة الناقلة لا تتجاوز
جالون . و ٦٦٠ بيسة للمتر المكعب (٢ بيسات للجالون) اذا كانت سعة الناقلة تتجاوز
جالون . ويكون تقدير سعة الناقلات من اختصاص المديرية العامة المختصة

(ح) الایراد المفقود:

- ١ - ٤٠ ريالاً عمانياً في الساعة ايراد الانبوب حتى قطر ٩٠ ملم .
- ٢ - ٥٠ ريالاً عمانياً في الساعة ايراد الانبوب ذي قطر ١٠٠ ملم .
- ٣ - ١١٠ ريالات عمانية في الساعة ايراد الانبوب ذي قطر ١١٠ ملم .
- ٤ - ١٤٠ ريالاً عمانياً في الساعة ايراد الانبوب ذي قطر ١٥٠ ملم .
- ٥ - ٢٠٠ ريال عماني في الساعة ايراد الانبوب ذي قطر ٢٠٠ ملم .
- ٦ - ٥٦٠ ريالاً عمانياً في الساعة ايراد الانبوب ذي قطر ٢٥٠ ملم .
- ٧ - ٩٠٠ ريال عماني في الساعة ايراد الانبوب ذي قطر ٣٠٠ ملم .
- ٨ - ١٩٠٠ ريال عماني في الساعة ايراد الانبوب ذي قطر ٤٠٠ ملم .
- ٩ - ٥٥٠ ريال عماني في الساعة ايراد الانبوب ذي قطر ٦٠٠ ملم .